

المشهد السياسي

الحكومة تدفن رأسها في الرمال: الوزراء إلى سوريا بصفاتهم الشخصية!

كما في كل الملفات السياسية والحياتية والاقتصادية، قررت الحكومة دفن رأسها في الرمال، والاستمرار في قطع العلاقات مع سوريا. قطع للعلاقات يتخذ تنسيقاً أمنياً وشراء للكهرباء ورغبة في المساهمة بإعادة إعمار سوريا... لكن بلا زيارات رسمية للوزراء!



طلب الحريري شطب النقاش عن زيارات الوزراء لسوريا من المحضر (دالاتي ونهرا)

تعيش الحكومة انفصالاً عن الواقع، وعن العوامل التاريخية والجغرافية، والمصالح الاقتصادية. الحديث تحديداً عن فريق 14 آذار داخل مجلس الوزراء، الممثل ببنابر المستقبل والقوات اللبنانية، اللذين يُصران على التصرف كالتعامية التي تدفن رأسها في الرمال. «ثوار الأرز» يتذرعون بأذوية «النأي بالنفس»، التي لم يلتزموها يوماً، لا حين تدخلوا بالحرب السورية قبل أي فريق لبناني آخر، دعماً للمقاتلين المعارضين للنظام السوري، ولا حين ساهموا في تشجيع السوريين على النزوح. لا يُبالون بمئات الكيلومترات المشتركة، وبأن سوريا هي المتنفس الوحيد للبنان، ولا بالآلاف العائلات التي تعتاش من جزاء التبادلات التجارية، ولا بالإرهاب الذي يستبج

شهدت جلسة مجلس الوزراء مناقشات عنوية - قواتية على أكثر من ملف

أراضي لبنانية وسورية، ومحاربتته تتطلب تعاوناً بين البلدين. منذ أن تحدث الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله عن حتمية التنسيق بين الجهات التي تُقارع «داعش» و«النصرة»، وبعد أن كرر رئيس مجلس النواب نبيه بري أكثر من مرة ضرورة ترميم العلاقة مع سوريا، استشعرت قوى 14 آذار وجود نية حقيقية لإعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها، فاستنفرت محاولة التصدي لذلك.

الحكومة برئاسة سعد الحريري، عيّنت قبل أسبوعين السفير سعد زخيا على رأس بعثتها الدبلوماسية في دمشق. وسيقدم زخيا، بصفته سفير الجمهورية اللبنانية، أوراق اعتماده إلى الرئيس السوري بشار الأسد. وزير المال علي حسن خليل وقع، قبل أيام، على قرار صرف اعتمادات ثمناً للكهرباء التي

الاجتماعي، فيما عارضها تيار المستقبل والقوات اللبنانية. بدأ النقاش بعد سؤال الوزير بيار بو عاصي عن دقة ما يُنشر في وسائل الإعلام حول هذا الموضوع، «ليصمت بعدها من دون أن يُعطي رأيه». بعد أن أتى الجواب إيجابياً، تحدث الوزير ملحم رياشي عن ضرورة التزام النأي بالنفس «لأن الوضع في سوريا غير واضح، وعلاقتها بالجامعة العربية ما زالت مُلتبسة، والوضع داخل الحكومة ليس أفضل حالاً». طلب وزير الإعلام عدم إدراج الزيارات في جدول الأعمال، بحجة أن القوات لن تقبل تمويل زيارات لسوريا من خزينة الدولة، «وإذا أردتم فلنلجأ إلى التصويت». أيد الوزير نهاد المشنوق كلام رياشي، فعلق الوزير جبران باسيل بأنه «قدمنا كتاباً إلى مجلس الوزراء حتى يُشارك الوزير رائد خوري في مؤتمر اقتصادي». رد رياشي مصراً على الرفض، «لأن هذا

سوريا، التي ما زال كُرسها محفوظاً في الأمم المتحدة، والتي تتفاطر إليها، عبر لبنان تحديداً، وفود عربية وأوروبية... وأميركية أيضاً. ما يجمع لبنان وسوريا، ويُحتم تواصل بين الحكومتين، أكبر بكثير مما يجمع لبنان والعراق مثلاً حتى توافق الحكومة على زيارة وزير الدفاع يعقوب الصراف لبغداد لبحث «التعاون المشترك بين البلدين وسبل تعزيزه وتطويره، ولا سيما في المجال العسكري». وإذا كان السبب أن الموقف من سوريا «موضوع خلافي»، فالأمر نفسه ينطبق على السعودية، والولايات المتحدة، و...

في جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت أمس في السرايا الحكومية، عاد الوزراء لينقسموا بين 8 و14 آذار. دار جدل طويل حول زيارة عدد من الوزراء لسوريا، فدافع عنها وزراء حركة أمل، والتيار الوطني الحر، وحزب الله، والحزب السوري القومي

يشتريها لبنان من سوريا. ولكن، حين يُصبح الأمر تلبية دعوات وزراء لنظراء لهم، بغية المشاركة في مؤتمرات مُختصة، وهو أمر روتيني حدث في السنوات القليلة السابقة، تتعامل السلطة اللبنانية مع الحكومة السورية، من منطلق أن من «واجبات» الأخيرة أن تُساعدنا اقتصادياً وأمنياً، شرط ألا يعاملها لبنان بالمثل. هكذا، «يجب» أن تكون الأراضي السورية معبراً لبضاعة المزارعين والتجار اللبنانيين، من دون تواصل بين الطرفين، حتى ولو كان عبر زيارة وزير الزراعة أو الصناعة لدمشق. ويُخطط السياسيون والصناعيون لمرحلة إعمار سوريا، التي من المفترض أن يلعب لبنان دوراً أساسياً فيها، مع رفض أن يُشارك وزير الاقتصاد في مؤتمر اقتصادي يُنظم فيها.

لا شيء يُبزرر قطع العلاقات مع

عقدة الرجبية تؤخر رحيل «سرايا أهل الشام»

تشير المعلومات الميدانية من جرود عرسال إلى أن معركة الجيش اللبناني الرامية إلى تحرير الجرود المحتلة من قبل تنظيم داعش، لن تنطلق قريباً. فالجيش مصرّ على إنهاء ملف مسلحي «سرايا أهل الشام» قبل انطلاق المعركة. وفي هذا الأمر تحديداً، برزت عقدة جديدة، تمثلت في إصرار مسلحي السرايا على الانتقال إلى مدينة الرجبية السورية، في منطقة القلمون الشرقي. لكن هذه المنطقة تحديداً تشهد مفاوضات بين الدولة السورية والمسلحين، برعاية روسية، بهدف عقد مصالحة تنهي التمرد المسلح فيها. وقد وصلت المفاوضات إلى مرحلتها الأخيرة، ولهذا السبب، تتحفظ الدولة السورية على نقل نحو 350 مسلحاً إلى منطقة على عتبة إنهاء الحرب فيها، وهو ما يؤخر البدء بتنفيذ اتفاق انتقال مسلحي «السرايا» مع أكثر من 2600 مدني، إلى الداخل السوري. ويسعى حزب الله إلى حل هذه العقدة سريعاً.

على صعيد آخر، استمر الجيش في استهداف إرهابيي داعش بالأسلحة المناسبة، فأغارت مروحياته على مواقعهم أمس، موقعة قتلى وجرحى، بحسب مصادر رسمية لبنانية.

(الأخبار)